غوغل تتوقى غرامة أوروبية وتختبر تغييرات على نتائج البحث

تناقلت مواقع الكترونية خبر مفاده، إن "غوغل" التابعة لشركة ألفابت تستعد لبدء اختبار تغييرات على نتائج البحث بهدف منح منافسيها المزيد من الظهور، سعيا منها لتجنب غرامة من الاتحاد الأوروبي بتهمة تفضيل خدماتها في عمليات البحث عن الفنادق والرحلات الجوية والمطاعم.

وقدم أشهر محركات البحث على الإنترنت في العالم مقترحات عدة لاسترضاء المنافسين والجهات التنظيمية في الاتحاد الأوروبي منذ أن اتهامه في مارس/ آذار الماضي بانتهاك قانون الأسواق الرقمية.

ولم تنفذ الشركة أيا من هذه المقترحات بعد أن شكا منافسوها من عدم كفاية هذه الإجراءات، بحسب تقرير نشرته وكالة "رويترز".

وتضع هذه القضية "غوغل" في مواجهة خدمات البحث الرأسي (المتخصصة) المرتبطة بقطاعات مثل الفنادق وشركات الطيران والمطاعم أو الشركات العاملة في تلك القطاعات.

وقال المصدر إن التغييرات التي لم يُعلن عنها سابقا في نتائج البحث ستُظهر نتائج كل من خدمات البحث المتخصصة و"غوغل"، مع عرض محركات البحث المتخصصة الأعلى تصنيفاً على نحو تلقائي.

وستظهر الفنادق وشركات الطيران والمطاعم وخدمات النقل التي تستخدم بيانات في الوقت الفعلي من مصادر البيانات إما أسفل قائمة محركات البحث المتخصصة أو أعلاها.

وقال المصدر إن التغييرات ستُطبق قريبا في جميع أنحاء أوروبا، وستركز في بادئ الأمر على عمليات البحث عن أماكن الإقامة، ثم ستضيف الرحلات الجوية والخدمات الأخرى لاحقا، دون تقديم مزيد من التفاصيل.

وقد تساعد هذه التغييرات في تهدئة المفوضية الأوروبية، الجهة المسؤولة عن إنفاذ قوانين المنافسة في الاتحاد الأوروبي.

ويمكن أن تصل غرامات مخالفة قانون الأسواق الرقمية إلى 10% من الإيرادات السنوية العالمية للشركة.

وتراكمت على "غوغل" غرامات 9.71 مليار يورو (11.5 مليار دولار) منذ 2017 لارتكابها مخالفات مختلفة لقوانين مكافحة الاحتكار في أوروبا.

وأدى تشديد الاتحاد الأوروبي الرقابة على شركات التكنولوجيا الكبرى بسبب إقصاء منافسيها إلى تفاقم التوتر مع الولايات المتحدة، مما أدى إلى تهديدات بفرض رسوم جمركية وحظر تأشيرات دخول بحق مسؤول سابق في المفوضية الأوروبية قاد تشريعا تاريخيا للخدمات الرقمية يطالب المنصات الإلكترونية ببذل المزيد من الجهود لمكافحة المحتوى غير القانوني والضار.